

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبدالفتاح العواملة  
وعضوية القضاة السادة

عادل الخصاونة ، حسن حبوب ، إبراهيم أبو طالب ، محمد سعيد الشريدة

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/٥٥

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة  
في القضية رقم ١٥٤٨/٢٠٠٤ تاريخ ١٠/١١/٢٠٠٤ القاضي ب :-

١- تعديل وصف التهمة المسندة للظنين من لجنة

حيازة مادة مخدرة بقصد التعاطي إلى لجنة حيازة مادة مخدرة دون قصد  
التعاطي أو الإتجار المنصوص عليها بالمادة (٧) من قانون المخدرات  
والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وإدانته بحدود التهمة المعدلة والحكم  
عليه بالحبس لمدة ستة أشهر وغرامة خمسمائة دينار .

ونظراً لظروف القضية وكونه غريب الديار ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما  
تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض  
العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة شهرين وغرامة مائة دينار والرسوم على أن  
تحتسب له من العقوبة المدة التي توقفها من تاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٤ ولغاية ١١/١٠/٢٠٠٤  
ومصادرة المخدرات المضبوطة بهذه القضية .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة أمن الدولة بوزن البيئة ذلك أن شاهد النيابة الوكيل

قد ذكر على الصفحة (٣) من المحضر ( أن المميز قدم إلى نقطة التفتيش

وكانت الحقيبة بيده ويحملها على كتفه وأنه لم يمانع في تفتيش أو يقاوم المفتشين

ولدى ضبطهم للحبوب وسؤاله عنها أنكر معرفته بوجودها في حقيبتها من الأساس فكيف يمكن التوفيق بين هذه الأقوال والتي تتساند مع أقوال المميز لدى الضابط المحقق وسعادة المدعي العام والضبط المبرز م/١ وشهادة نفس شاهد النيابة لدى سعادة المدعي العام والتي لم يرد فيها جميعها أن المميز كان يعلم أصلاً بوجود الحبوب المضبوطة أو يعلم شيئاً عن ماهيتها من باب أولى .

٢- أخطأت محكمة أمن الدولة بالقول بتوافر عنصر العلم بماهية الحبوب المضبوطة ما دام أن المميز ينفي علمه أصلاً بوجودها ولا يوجد دليل على توافر هذا العلم لدى المميز إذ من غير المعقول أن يتقدم المميز إلى نقطة التفتيش وهو يحمل الحقيبة على كتفه إذا كان يعلم بوجود الحبوب فيها والأصل توافر عنصر الإرادة إلى جانب عنصر العلم وذلك بأن يتحقق علم المميز بأنه يستورد حبوباً مخدرة محظوراً إحرارها قانوناً .

٣- أخطأت محكمة أمن الدولة وشاب قرارها القصور والغموض وفساد الاستدلال إذ ما دام المميز قد نفى علمه بوجود تلك الحبوب من الأساس فكيف توفق المحكمة بين ذلك وبين علم المميز بماهيتها مع أن هذا العلم يجب أن يكون معاصراً للفعل لا لاحقاً كما يفهم من شهادة الشاهد والذي ينفي علم المميز بوجود الحبوب في الحقيبة أساساً .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً . بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

#### القرار

بعد التدقيق في الأوراق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة أحالت الظنين  
عن جرم :-

استيراد مادة مخدرة بقصد التعاطي خلافاً لأحكام المادة ٤/١ أ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ٨٨ وتعديلاته .

نظرت محكمة أمن الدولة الدعوى على النحو الذي ورد بمحاضرها وبعد استكمال إجراءات التقاضي اصدرت بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠ قرارها رقم ٢٠٠٤/١٥٤٨ المتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للظنين من جنحة حيازة مادة مخدرة بقصد التعاطي إلى جنحة حيازة مادة مخدرة دون قصد التعاطي أو الإتجار المنصوص عليها بالمادة ٧ من قانون

المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وإدانته بهذه التهمة بوصفها المعدل وحبسه مدة شهرين والرسوم والغرامه مائة دينار والرسوم منزله وبعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية من الحبس ستة أشهر والرسوم والغرامة خمسمائة دينار والرسوم .

لم يرض الظنين بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب التي ابداهها بلائحة التمييز .  
وبتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

#### ورداً على أسباب التمييز نجد :-

وعن الأسباب جميعاً وحاصلها تخطئة محكمة أمن الدولة بالنتيجة التي خلصت إليها وفي وزن البيانات وتقديرها وفي ذلك نجد :- أن محكمة أمن الدولة قامت بوزن البينة المقدمة في هذه الدعوى وخلصت إلى نتيجة مفادها أن هذه البينات أثبتت واقعة حيازة الظنين للحبوب المخدرة مع علمه بأن حيازتها ممنوعه استناداً إلى ما جاء بأقوال الشاهد الذي ذكر بأنه ولدى ضبط الحبوب المخدرة بحوزة الظنين ولدى سؤاله عنها أجاب بأنها من نوع ( ترامال ) وعلى ضوء ذلك قررت إدانته بجرم حيازة مادة مخدرة دون قصد التعاطي أو الإتجار خلافاً لأحكام المادة السابعة من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بعد تعديلها . دون التثبيت مما إذا كانت الحبوب المضبوطة تحتوي على مادة مخدرة ونسبتها وما إذا كانت مدرجة ضمن الجدول الملحق بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية . إذ من الرجوع إلى التقدير الفني الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية المؤرخ في ١٢/١٠/٢٠٠٤ نجد أنه تضمن أنه وبعد الفحص المختبري الكيماوي على الحبوب المضبوطة وباستخدام الطرق العلمية والتقنيات الفنية تبين أنها تحتوي على المواد التالية :-

- ١- امفيتامين
- ٢- ميثامفيتامين
- ٣- كفائين
- ٤- ثيوفيلين
- ٥- كلورفينارمين
- ٦- كوبنين

ونجد أن هذا التقرير خلا من بيان ما إذا كانت هذه المواد هي من ضمن المواد المخدرة المدرجه ضمن الجدول الملحق بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية أم لا ونسبة المادة المخدرة فيها .

وحيث أن محكمة أمن الدولة وبوصفها محكمة موضوع نأت بنفسها عن معالجة هذه الأمور وتعجلت في فصل الدعوى قبل التثبت مما إذا كانت المواد التي احتوتها العينات المضبوطة والتي جرى فحصها مخبرياً هي مواد مخدرة أم لا مع بيان نسبة المادة المخدرة فيها ورقم الجدول الملحق بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية الذي وردت فيه أسماء العقاقير المضبوطة المذكورة بتقرير المختبر الجنائي والتي هي أمور ضرورية وجوهرية للفصل بالدعوى . ولما لم تفعل فيكون حكمها مشوباً بقصور التعليل والتسيب وهذه الأسباب ترد عليه مع التتويه إلى أن الملف خلا من قرار الظن .

لهذا نقرر وتأسيساً عليه نقض القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها للسير بها على هدي ما أوضحناه ومن ثم إصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٣/٦ م .

القاضي المترئس

عضو

عضو

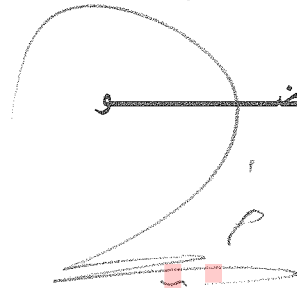


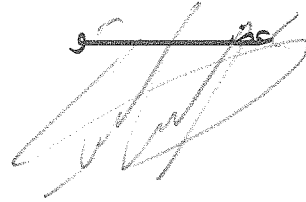




عضو

عضو





رئيس الديوان

دقق / ن ر